ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أيّهما أولاً.. الدولة أم المقاومة وسلاحها؟

د. عصام نعمان

ينشغل اللبنانيون، مسؤولين ومواطنين وهيئات مذهبية وسياسية، بجدلية حارّة ومتصاعدة عنوانها أيهما أولاً: الدولة أم المقاومة وسلاحها؟

هذا السؤال طرحه معارضو حزب اللّه بما هو قائد المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي والنصير المساند للمقاومة الفلسطينيّة بعد معركة طوفان الأقصى المتواصلة منذ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

معارضو المقاومة فئتان: الأولى تتحجّج بأنّ المقاومة لم تستأذن الدولة في تصدّيها لـ "إسرائيل" بالسلاح ما تسبّب بوقوع مزيدٍ من القرى الحدودية تحت وطأة الاحتلال. الفئة الثانية تقرّ بحق الشعب والمقاومة بالردّ على العدو، لكنها تدعو الى تأجيله الى حين استكمال الدولة تعبئة قدراتها وتسليح جيشها ليصبح بإمكانها مواجهة "إسرائيل" المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية.

إنّ السؤال موضوع الجدلية المتصاعدة غير صحيح ولا يعبّر عن حقيقة المشكلة بل الأزمة التي يعانيها لبنان منذ "الاستقلال" سنة ١٩٤٣. ذلك أنّ الدفاع عن النفس لا يتطلّب إذناً من أحد. حتى لو افترضنا أنّه يتطلب إذناً من الدولة، فإنّ الدولة في معانيها ومبانيها الحقيقية غير موجودة في لبنان. ولا يُردّ علينا بالدعوة الى تأجيل الردّ على العدو المعتدي الى حين استكمال الدولة استعداداتها وتسليح جيشها وذلك لسببين: الأول، لأنه كلام قديم مجوّف لم يقترن بأيّ محاولة جادّة لوضعه موضع التنفيذ. الثاني، وهو الأهمّ، لأن لا دولة في لبنان بالمعنى الصحيح ليُصار الى تأهيلها وتسليح جيشها واستئذانها تالياً لمباشرة المقاومة، أو لمعاقبة المقاومين غير المستأذنين بنزع أسلحتهم!

لماذا لا دولة حقيقية في لبنان؟ عوامل وأسباب عدّة أبرزها ثلاثة:

أولاً: ورثت فرنسا الاستعمارية عن السلطنة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى بضع ولايات في بلاد الشام بالإضافة الى متصرفية جبل لبنان فقامت، بادئ الأمر، بتحويلها الى خمس دول على أسس مذهبية وقَبَلية، ثم قامت بتوحيد أربع منها في دولة سورية واحدة، وضمّت الى متصرفية جبل لبنان أقضية أربعة كانت تابعة لولايتي دمشق وبيروت سمّتها "دولة لبنان الكبير"، وأرست نظامها السياسي على أسس طائفية وفئوية.

ثانياً: حكمت فرنسا لبنان من خلال جماعة أوليغارشية من متزعّمي الطوائف ظلّت بدورها حريصةً على اعتماد النظام السياسي الطوائفي وإبقائه بمنأى عن أيّ إصلاح بإتجاه مبادئ المواطنة والديمقراطيّة وحكم القانون والمساواة.

ثالثاً: اتّسمت سيطرة الجماعة الأوليغارشية الطوائفيّة على مقاليد السلطة باستساغة

التدخلات الأجنبيّة في شؤون البلاد، وبالفساد الواسع النطاق، وبمحاربة التيارات الإصلاحيّة من ليبرالية ويسارية، وبالحؤول تالياً دون إصلاح النظام السياسيّ وفق وثيقة الوفاق الوطني (الطائف) المعتمدة سنة ١٩٨٩ ما أدى الى نشوب حروب أهلية وإضطرابات أمنية.

بفعل هذه العوامل والأسباب أضحت "الدولة" في لبنان إطاراً مجازياً لموظفين ومستخدمين يتوزّع معظمَهم متزعّمو الطوائف المناهضون لكلّ إصلاح بنيوي حقيقي. والغريب أنّ معظم هؤلاء المتزعّمين المتسلطين يدّعون تأييد وثيقة الطائف التي كان جرى إدخال معظم إصلاحاتها في متن الدستور سنة ١٩٩٠، لكنهم حالوا دائماً بذرائع شتى دون تنفيذها عملياً.

ما العمل للخروج من معمعة هذه الجدليّة المتصاعدة قبل أن تتطوّر إلى اضطرابات طائفية وأمنية تتزامن مع إعتداءات "إسرائيل" اليوميّة على مواقع في جميع أنحاء البلاد بدعوى منع حزب اللّه من ترميمها؟

لا شك في أنّ المنطق الوطنيّ السليم يقضي بأولوية الدولة على ما سواها. لكن، بما أنّ الدولة غير موجودة عملياً فإنه يتوجّب الشروع بلا إبطاء في بنائها. كيف؟ بوضع اتفاق الطائف الذي أضحت إصلاحاته جزءاً لا يتجزأ من الدستور موضع التنفيذ، ولا سيما المواد ٢٢ و ٢٤ و ٩٥ منه التي تنطوي على النهج والآلية اللازمين لتنفيذ أحكامها.

في هذا السياق، يقتضي إيضاح الأمور الآتية:

أ ـ إنّ تنفيذ أحكام الدستور يتمّ بموجب قوانين يسنّها مجلس النواب، وبناءً عليها تصدر الحكومة المراسيم التنظيميّة اللازمة لتنفيذها.

ب ـ لا وجود لأكثرية جادة حالياً بين النواب لتقديم اقتراحات القوانين اللازمة لوضع أحكام الدستور الإصلاحية موضع التنفيذ ما يستوجب مبادرة الحكومة الى ذلك، فلماذا لا تفعل؟

ج ـ يتذرّع أرباب السلطة بأنّ ثمة تحديات وقضايا أخرى اكثر إلحاحاً تستوجب المعالجة، فهل هي حقاً أهمّ من تنفيذ أحكام الدستور؟ وهل يجوز عدم تنفيذ مواد الدستور التي استوعبت إصلاحات وثيقة الطائف سنة ١٩٩٠، أي منذ أكثر من ٣٥ سنة؟!

د ـ ليس كثيراً على رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء نواف سلام أن يتوافقوا على سؤال وحيد في استطلاع يُطرح على الشعب اللبناني ليجيب عليه المواطنون المطلوب استفتاؤهم بنعم أو لا: هل ترى أنّ على مجلس الوزراء ومجلس النواب الآن إقرار القوانين اللازمة لتنفيذ إصلاحات وثيقة الطائف التي أضحت جزءاً لا يتجزأ من الدستور؟

إنّي على يقين بأنّ المصوّتين بـ "نعم" مدوّية سيتجاوز تعدادهم أكثر من نصف عدد المشاركين في استطلاع الرأي المطلوب. لذا أتوقع أن تُوجه الى الرئيس عون، قبل إجراء الاستطلاع، تحذيرات مهوّلة بأخطاره وانعكاساته السلبية على "الوحدة الوطنية" و"التعايش" بين الطوائف وضرورة عدم تحدي أميركا ومن ورائها "إسرائيل" كي لا تقوم هذه الأخيرة بهجوم واسع على لبنان قد لا يقف عند حدود نهر الليطاني.

يستطيع الرئيس عون، المحيط بخفايا وأغراض هذه التحذيرات والتهويلات، أن يُواجه القائلين بها من السذّج التقليديين والوكلاء المعتمدين من القوى الخارجية المعادية بالحقائق والحجج والموجبات الآتية:

*صحيح أنّ اعداء لبنان والعرب أقوى منّا ومن حلفائنا، لكن أضرار "إسرائيل" العسكرية والاقتصادية والمعنوية نتيجةَ حربها ضدّ قطاع غزة وإيران باتت تحدّ على الأرجح من تماديها في شنّ حروب إضافيّة مرهقة لها. كما أنّ الولايات المتحدة التي تعاني تضخماً inflation هائلاً، ودَيناً داخلياً متعاظماً بتريليونات الدولارات، وعلاقات سياسية متوترة مع خصومها كما مع حلفائها لا تبدو في صدد تحمّل المزيد من المصاعب ذاتها.

*إنّ أبواب التعاون مع دول الخليج العربية ليست مغلقة بل قابلة لمزيد من الانفتاح والتطور ما يساعد لبنان على معالجة تداعيات انهياره الاقتصادي.

*لا مجال بعد كلّ ما جرى لنا البقاء في حال القعود والجمود والامتناع عن التصدّي لحال غياب الدولة الفاعلة والاستمرار في تقبّل إملاءات القوى الخارجية المعادية والتي قد تؤدّي الى تلاشي كينونة الوطن والشعب.

*إذا كان دعاة المحافظة على النظام السياسي الطوائفي الهرم يطرحون دائماً ضرورة التوازن بين المكوّنات الطائفية فإنّ ثمة حقيقة بازغة لا يمكن تجاهلها البتة وهي أنّ "طائفة"، او بالأحرى جماعة عابري الطوائف، أيّ غير الطائفيين، قد أصبح تعدادهم ناهيك عن تأثيرهم السياسي والإقتصادي، يزيد بالتأكيد عن تعداد بعض الطوائف المعترف بها سياسياً وقانونياً ما يستوجب الاعتراف بهذه الحقيقة الموضوعية البازغة واستجابة ضروريّاتها وذلك بتسريع عملية بناء الدولة بدءاً بتنفيذ المادة ٢٢ من الدستور التي تنصّ على انتخاب مجلس نواب على اساس وطني لاطائفي إلى جانب مجلس شيوخ يختصّ بالقضايا المصيرية الأمر الذي يُسهم في بناء وحدة وطنية حقيقية على أسس المواطنة والمساواة أمام القانون والديمقراطية والعدالة والكرامة.

إنّ الرئيس جوزف عون، صاحب خطاب القسم الدستوري الشهير، مدعوٌ بلا إبطاء الى اتخاذ قرار وطني مصيري شجاع يقضي بالعمل على تنفيذ أحكام الدستور المعدّل والمتضمّن إصلاحات اتفاق الطائف كي تكون لنا دولة فاعلة لها الأولويّة في كلّ الامور قبل سواها، ولا سيما في مواجهة العدو دفاعاً عن الوطن والشعب والسيادة.

مفاوضات الدوحة والمطلوب فلسطينياً

سعادة مصطفى ارشيد

لا زالت المفاوضات تدور في الدوحة بين المقاومة والاحتلال التي تجري برعاية قطريّة أميركيّة وسط توقعات تميل إلى ترشيح الوصول إلى نهاية حميدة تؤدي إلى توقف إطلاق النار لمدة ٦٠ يوماً تجري أثناءها مفاوضات

حول ما يطلق عليه الإعلام اليوم الثاني لما بعد الحرب، وإذا كانت عقدة المفاوضات الدائرة اليوم تتعلّق بحجم الانسحاب من غزة ومساحة المناطق العازلة التي تريدها دولة الاحتلال ويقابلها رفض المقاومة بقاء الاحتلال في أيّ جزء من غزة أو إقامة مناطق عازلة فإن مفاوضات ٦٠ يوماً المقبلة سوف تدور حول مَن سيحكم غزة وكيف وهل ستتولى مهام الأمن هناك قوات عربيّة أو أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في رام اللّه أو غيرها؟ بخاصة أن يفضّلهما طرفا التفاوض.

في زيارة بنيامين نتنياهو إلى واشنطن والتي زارها أكثر من مرة بدا واضحاً أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يدعم التوصل إلى وقف إطلاق النار. هذا وقد أبلغ ضيفه بذلك بصيغة لا تقبل التأويل، فالرئيس الأميركي يرى الإقليم في حالة غليان وكأنه قطة على سطح من صفيح ساخن، ومرشّح لإعادة التشكيل من جديد بعد ١٠٠ عام من اتفاق سايكس بيكو، وهو يريد أن يتفرّغ القوة الوحيدة المؤهلة والموجودة حالياً في غزة هي المقاومة فقط لا عصابات الزعران والمهرّبين الذين حاولت (إسرائيل) تسويقهم. وأي فراغ سينشأ في غزة لن تملأه إلا جهات متطرّفة أو الفوضى العارمة وكلا الأمرين لا

لهذه الملفات التي يراها أكثر إلحاحاً ويريد إتمام السلام الإبراهيميّ والتطبيع مع دولة الاحتلال بإنجاز أهم مراحل التطبيع بين دولة الاحتلال وشام أبو محمد الجولاني (أحمد الشرع لاحقاً) والمملكة العربية السعودية. وكل هذا يتطلب وقف الحرب في غزة والعودة للحديث عن حلّ الدولتين، كما ورد في مبادرة السلام العربيّة (السعوديّة) عام ٢٠٠٢ والتي طرحت التطبيع الكامل مع دولة الاحتلال مقابل السلام الشامل ودولة فلسطينيّة. وقصة الدولة الفلسطينيّة مشكلة بحد ذاتها فلم يُبقِ الاستيطان ومشاريع التوسّع (الإسرائيلي) مكاناً تقوم فيه هذه الدولة التي يتحدثون عنها، ولكن الحديث عنها قد يكون كافياً لدى أطراف عديدة تبحث عن ذرائع لتطبيعها مع دولة الاحتلال.

قد تستمرّ مفاوضات الدوحة لفترة من الزمن، وهذا ما يمثل مصلحة لرئيس حكومة الاحتلال الذي يخشى أن تؤدي هذه الصفقة لانهيار الائتلاف الحاكم وخروجه من موقعه، الأمر الذي قد يعرّضه لمخاطر الدخول للسجن بتهم الفساد المنظورة في المحاكم (الإسرائيلية). يخشى نتنياهو من ركني حكومته المتطرفين بن غفير وبتسلائيل سموترتش أن ينفذا تهديداتهما بترك الحكومة وسحب الثقة منها في حال الموافقة على هذه الصفقة ما يعني انهيار الحكومة والدعوة إلى انتخابات المبكرة، لذلك فإن نتنياهو يريد أن يصل إلى الوقت الضائع ليعقد هذه الصفقة وذلك مع اقتراب إجازة البرلمان (الكنيست) والتي ستستمرّ حتى تشرين الأول المقبل.

ولما كان الحديث والتخطيط يجري دولياً وإسرائيلياً حول اليوم الثاني لما بعد الحرب وكيف يمكن الخلاص من المقاومة بشكل نهائيّ وتحويل غزة إلى مكان مسالم يعيش فيه عدد قليل من الفلسطينيين فيما يتمّ تهجير معظم الغزيين إلى الخارج، فإن على الفلسطيني بدوره أن يُجري نقاشاً داخلياً حول ذلك اليوم الثاني انطلاقاً من أن ما قامت بالمقاومة صبيحة السابعة من تشرين الأول ٢٠٢٣ كان عملاً بطولياً بامتياز بمقياس التخطيط والتنفيذ والجرأة والشجاعة وما تبعه من قتال، وكذلك بالسياسة حيث كانت مكانة المسألة الفلسطينية تتآكل فيما تتفسّخ الحركة الوطنية الفلسطينية وتتحوّل إلى مكاتب ووظائف لا عمل لها إلا الإدانة والتنديد غير المفيدين، فجاءت هذه الحركة لتكشف هؤلاء الذين اعتبروها مغامرة غير مدروسة كما تريد المدرسة التي تؤمن بالعجز والجبن باعتبارهما حصافة وحكمة واستراتيجية ترشح بالنضج.

إلا أن للحقيقة وجهاً آخر، ففي أثناء هذه الحرب الطويلة دفعت غزة وأهلها ثمناً غالياً بالدم والروح واللحم الحي وبقيت تقاوم ومشكلتها ليست في إرادة الصمود والقتال وإنّما بما أصاب ويصيب شعبها الأعزل.

من هنا يحتاج الفلسطيني إلى إعادة قراءة المشهد، فالمرحلة المقبلة تتطلّب بإلحاح الاتفاق على برنامج حدّ أدنى وبما يكفل المحافظة على الإنجازات والمتراكمة عليها.

بين التهديد والعجز.. رسالة غالانت إلى السيد خامنئي تعكس مأزق كيان الاحتلال لا قوّته

حسين مرتضى

في توقيت بالغ الحساسية، اختار وزير الحرب الصهيوني السابق يوآف غالانت أن يوجه رسالة علنية إلى قائد الثورة السيد علي خامنئي، حملت لهجة تهديدية مباشرة، ودعته إلى «وقف الحرب ضدّ إسرائيل»، متحدثاً عن ما وصفه بـ«فشل الاستراتيجية الإيرانية» في الإقليم.

لكن ما حملته الرسالة في المضمون لم يكن إلا انعكاساً لحالة القلق المتصاعد داخل المؤسسة الإسرائيلية، ومحاولة مكشوفة لصرف الأنظار عن الإخفاقات العسكرية والسياسية التي تواجهها تل أبيب داخلياً وخارجياً.

*المقاومة خيار شعبي لا مشروع إيراني

من المثير للسخرية أن تُحمّل إيران مسؤولية وجود مقاومة شعبية ضدّ الاحتلال. فالمقاومة في فلسطين ولبنان واليمن والعراق وسورية، ليست نتاج تعليمات مركزية من طهران، بل هي نتاج طبيعي لعقود من الاحتلال والإذلال والتهميش والتدخل الخارجي.

القائد خامنئي نفسه أكد مراراً أنّ إيران تدعم خيار الشعوب، لكنها لا تتحكّم به، وأنّ هذه الحركات نمَت من معاناة الناس، لا من الأوامر السياسية.

بل قبل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، خاضت «إسرائيل» حروباً دامية مع جيرانها العرب، وكان الحصار حولها قائماً دون أيّ دور إيراني. بالتالي، فإنّ التذرّع بالدور الإيراني لتبرير استهداف حركات المقاومة، ليس إلا تهرّباً من مواجهة الجذور الحقيقية للصراع: الاحتلال والعدوان والتمييز العرقي.

*أزمة كيان الاحتلال مع الشعوب لا مع إيران

في حديثه عن «حزام النار» الذي تزعم «إسرائيل» أنّ إيران أنشأته حولها، تجاهل غالانت حقيقة أنّ «إسرائيل» اصطدمت مع أنظمة متحالفة مع إيران ومع أخرى معادية لها.

فقد شنّت ضربات عسكرية ضدّ سورية في عهد الأسد، حليف طهران، واستهدفتها كذلك حين كانت تحت قيادة سياسية مناوئة لها. ما يعني أنّ الصراع ليس مع المحاور، بل مع الإرادة الشعبية التي ترفض وجود «إسرائيل» كقوة فوق القانون في المنطقة.

*الداخل «الإسرائيلي» يغلي والخارج يلفظ

تشهد «إسرائيل» أسوأ أزماتها السياسية منذ عقود. الشارع منقسم، والاحتجاجات على الحكومة تتصاعد، فيما يُتهم نتنياهو باستخدام الحرب وسيلة للتهرّب من المحاكمة في قضايا فساد.

خارجياً، تواجه تل أبيب اتهامات دولية متزايدة بارتكاب جرائم حرب في غزة، ومذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، وتدهوراً واضحاً في صورتها الأخلاقية، خصوصاً في الغرب.

وسط هذا الانهيار في السمعة الدولية وتآكل شرعية القوة، تأتي رسالة غالانت كمحاولة للتغطية على فشل المؤسسة العسكرية في إخضاع المقاومة، وإخفاق الدولة سياسياً في تبرير عنفها.

*من يتكبّد الخسائر إيران أم الاحتلال؟

في الميدان، الصورة واضحة: المقاومة لم تُهزم في غزة رغم أشهر من القصف، ولم تفقد قدراتها في لبنان واليمن وسورية، رغم استهدافات إسرائيل المتكرّرة.

في المقابل، تعيش «إسرائيل» تحت وطأة تعطيل مستمر لمطاراتها، وتزايد خسائرها الاقتصادية، وسقوط جنودها بشكل يومي تقريباً.

أما إيران، فبينما تتحدث تل أبيب عن تأخير مشروعها النووي، تعمل طهران بصمت على إعادة بناء قدراتها الدفاعية والاقتصادية، وتوسيع حضورها السياسي، دون الانجرار إلى معارك دعائية.

*النووي الإيراني: موقف ديني لا تكتيك سياسي

التهديد الإسرائيلي بـ«عرقلة البرنامج النووي الإيراني» لم يعد يحمل وزناً جاداً، لا سياسياً ولا عسكرياً. فإيران لطالما أكدت أنّ برنامجها سلمي، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تُخضع منشآتها لرقابة وكالة الطاقة الذرية.

المرشد الإيراني أعلن صراحة أنّ إنتاج واستخدام السلاح النووي محرّم شرعاً، وأنّ موقف طهران من هذا السلاح ليس وليد الخوف أو الضغط، بل التزام أخلاقي وديني.

*ختاماً.. الرسالة التي كشفت أزمة المُرسِل

رسالة غالانت، بما تحمله من لهجة تهديد، لا تعكس قوة «إسرائيل» بل تكشف حجم الارتباك داخل مؤسساتها الأمنية.

فالدولة التي تعاني من فقدان السيطرة على الحدود، وتآكل الردع، والتدهور الدولي، ليست في موقع من يحدّد شروط اللعبة، بل في موقع من يحاول احتواء تراجع خطير في موقعه الإقليمي والدولي.

في المقابل، أثبتت إيران أنها دولة مستقلة في قرارها، عقلانية في تحركاتها، ومتماسكة في بنيتها السياسية، بينما يترسخ واقع جديد في المنطقة يقول:

لا أمن للكيان المحتلّ دون عدالة للفلسطينيين،

ولا استقرار في الشرق الأوسط دون إنهاء الاحتلال،

ولا نهاية قريبة لخيار المقاومة ما دام الظلم قائماً.

الموازنة الأميركية.. الفقراء يزدادون فقراً والأغنياء يزدادون ثراءً..!

بشارة مرهج

يحتفل الرئيس الأميركي دونالد ترامب اليوم بنجاحه الهزيل مع حزبه الجمهوري المضطرب بتمرير مشروع الميزانية العامة الذي قدّمه للكونغرس. هذا المشروع، الذي تحوّل إلى قانون، يعاقب الفقراء وذوي الدخل المحدود بتخفيض الإنفاق على الشأن الصحي والاجتماعي في الوقت الذي يكافئ فيه الأغنياء بتخفيض هائل للضرائب المفروضة عليهم. معنى ذلك أنّ الهوة الكبيرة الموجودة بين الفقراء والأغنياء مرشحة للتوسع والتحوّل إلى كابوس يهدّد الاستقرار في الداخل الأميركي الذي يعاني أصلاً من توترات اقتصادية واجتماعية وعرقية وطبقية يعرفها القاصي والداني.

ترامب الذي بنى شعبيته على وعود متتالية بتحسين أوضاع العمال والطبقات المحدودة الدخل، كشف من خلال الموازنة الجديدة، عن وجهه الحقيقي كممثل للأثرياء والشركات الكبرى والرأسمالية المالية التي تقبض على ثروات العالم ومواردها بشكل مخيف.

احتفال اليوم ستخفت أنواره بعد حين، ومرشّح أن يتآكل تأثيره مع الزمن. وتقديري أنّ الوقت لن يطول حتى يبدأ ترامب في عضّ أصابعه ندماً على إقرار قانونه المتطرف الذي أيّده ٢١٨ وعارضه ٢١٤ من أعضاء الكونغرس.

من الآن وحتى الانتخابات الفرعية المقبلة، بعد ستة أشهر، ستحدث تطورات مثيرة، وسيشعر الكثير من العمال والموظفين والمعلمين وأصحاب الدخل المحدود بالفقر يزحف إلى بيوتهم المرهونة لدى الطغمة المالية، وسيجنحون أكثر إلى معارضة الرئيس الذي يحاول استباق الأمور بتصريحات خارجة عن المألوف تجاه من يخالفه الرأي، ولعلّ مواقفه العالية السقف تجاه جامعة هارفارد وحليفه السابق الملياردير إيلون ماسك ورئيس بلدية نيويورك الجديد زهران ممداني تعطي فكرة عما ينتظرنا من تطورات وأحداث.

قال السيد المسيح: الأثرياء افتقروا وجاعوا، أما الذين يبتغون وجه الرب فلا يعدمون كلّ خير.